

Rationalizing the environmental performance of the economic enterprise by measuring its financial performance and competitiveness

Abdelmadjid Badri¹

¹ Department of Economic , University of Saida, Algeria, abdelmadjid.badri@univ-saida.dz

ARTICLE INFO

Article history:

Received:24/12/2020

Accepted:25/1/2021

Online:28/1/2021

Keywords:

Environmental
performance

Economic Enterprise

Financial performance

Competitiveness

Cost-effectiveness

JEL

Code:D21,L21,O16,P13

ABSTRACT

The subject of the study is about the possibility of rationalizing the environmental performance of the economic institution by linking it to financial performance and competitiveness, given that these two variables have a great impact to find out. In the field study, we touched upon the extent of the impact of the two aforementioned variables on the environmental performance of the cement corporation in a SAIDA town. We came to positive results that show the extent to which the environmental performance of the corporation is affected by these two variables.

ترشيد الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية من خلال قياس أدائها المالي و قدرتها التنافسية

بدرى عبدالمجيد¹

¹ قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سعيدة، الجزائر،

abdelmadjid.badri@univ-saida.dz

معلومات المقال

تاريخ

الاستقبال:2020/12/24

تاريخ القبول:2021/1/25

تاريخ النشر:2021/1/28

الكلمات المفتاحية

الأداء البيئي

المؤسسة الاقتصادية

الأداء المالي

القدرة التنافسية

المردودية

JEL Code:

D21,L21,O16,P13

الملخص

ينصب موضوع الدراسة حول امكانية ترشيد الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية و ذلك من خلال ربطها بالأداء المالي و القدرة التنافسية باعتبار أن هذين المتغيرين لهما تأثير كبير لمعرفة ذلك . تطرقنا في الدراسة الميدانية إلى معرفة مدى تأثير المتغيرين السلف الذكر على الأداء البيئي لمؤسسة الاسمنت بولاية سعيدة ، فتوصلنا إلى نتائج ايجابية تبين مدى تأثير الأداء البيئي للمؤسسة بهذين المتغيرين.

إن المنظمة ظاهرة إنسانية هادفة وواسعة الانتشار، تتوجه لدراساتها جهود علمية متعاضمة و تفتتح أبواب لأفاقها لتستوعب الاختصاصات العلمية المتزايدة الاجتماعية، الإنسانية، التكنولوجية و غيرها بسبب ترابط هذه الظاهرة بكل جوانب حياة الفرد واتجاهاته الإنسانية المتنوعة الهادفة. فمدخل أي منظمة أعمال اتجاه قدرة تنافسية مؤثرة في سوقها المحلي أو العالمي، يتمثل إلى حد كبير- في الإدارة الإستراتيجية الفاعلة، والتكيف مع المتغيرات في بيئة المنظمة، من خلال حسن توظيف الموارد، واستغلال نقاط القوة لاقتناص ما تهيئه البيئة و توقي أو تخفيف ما تفرضه من تهديدات. ومن ثم يمكن بلوغ الأهداف التي صممت الإستراتيجية كسبيل لبلوغها. فالمشاكل البيئية تعددت وتنوعت وأصبحت تشكل خطراً حقيقياً على الإنسان وعلى الحياة برمتها ، وذلك بفعل الأنشطة البشرية المختلفة التي لم تراعي الاعتبارات البيئية ، وركزت على الاستغلال غير الأمثل وغير المتصالح مع البيئية والموارد البيئية ، وبذلك أصبحت المشكلات البيئية واحدة من أهم المشكلات الكونية المعاصرة التي اهتم بها الفكر الاقتصادي ، و الإداري، والاجتماعي ، والسياسيالخ.وعليه أولت قضايا البيئة والإدارة البيئية اهتمام متزايد منذ مطلع القرن التاسع عشر، حيث بذلت العديد من الجهود الوطنية والإقليمية والدولية التي ركزت على قضايا البيئة والإدارة البيئية،الغرض الرئيسي منها الاستغلال الأمثل للموارد والحفاظ على الموارد البيئية المتجددة وغير المتجددة ، والحفاظ على الإنسان باعتباره الغاية والأداة الرئيسية للتنمية المستدامة .

كما برز الاهتمام بوجود أنظمة بيئية تهتم في إدارة البيئة وتوجيه وضبط أنشطة هذه المنظمات نحو سلوك متصالح مع البيئة ، هذه النظم تعرف اليوم بنظم الإدارة البيئية (ISO 14000) ، فقد أوضح أن الأداء البيئي هو نتائج يمكن قياسها نتيجة تطبيق نظام الإدارة البيئية المعتمد في المنظمة وفق السياسات البيئية والأهداف المرجوة، لأن النظام البيئي الكفاء يساعد الإدارة لوضع معايير بيئية لمعرفة فيما إذا كانت المنظمة قد حققت هذه الأهداف، للتركيز على فجوات الأداء البيئي، و هذا ما يدفع إلى طرح الإشكالية ، و صيغتها كالآتي :

" ما مدى أثر الأداء المالي و القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية في ترشيد أدائها البيئي؟"
و لكي تتمكن من تحليل هذه الإشكالية نجد أنفسنا أمام جملة من الأسئلة الفرعية أهمها:

- * ماذا نقصد بالإدارة البيئية و الأداء البيئي ؟
 - * كيف يتم قياس الأداء المالي و القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية؟
 - * كيف يتم ترشيد الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية بالاعتماد على المعطيات السابقة؟
- هذه التساؤلات و غيرها ستكون محور النقاش في هذه المداخلة ضمن المحاور التالية:

- 1- مفاهيم أساسية حول الإدارة البيئية و الأداء البيئي
- 2- قياس الأداء المالي و القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية
- 3- ترشيد الأداء البيئي لمؤسسة الاسمنت – ولاية سعيدة-

1- المحور الأول : مفاهيم أساسية حول الإدارة البيئية و الأداء البيئي

1-1 مفاهيم أساسية حول البيئة :

تتسم المشكلات البيئية بأنها ذات طبيعة تراكمية حيث أنها تكونت عبر قرون، لذلك فإنه ليس من اليسير وضع تعريف محدد لمصطلح البيئة وذلك نظرا لتباين مفاهيمها.

تعريف البيئة : حسب الإعلان الصادر عن مؤتمر ستوكهولم بالسويد سنة 1971 فقد تم استخدام مصطلح البيئة أول مرة بدل مصطلح الوسط الإنساني، حيث اعتبرت البيئة بأنها كل ما تخيرنا به حاسة السمع والبصر والشم واللمس والتذوق سواء كان هذا من وضع الطبيعة أو من وضع الإنسان. (أمين السيد أحمد لظفي، 2005 ،ص12)

- و عرفها آخرون بأنها المحيط المادي الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمل ذلك من ماء وهواء وفضاء وتربة وكائنات حية أو منشآت أقامها لإشباع حاجاته.
- عناصر البيئة : تتمثل في العناصر التالية :

البيئة الطبيعية : وهي تمثل النظام البيئي الطبيعي مثل الهواء، الماء، الأرض، التنوع البيولوجي.

البيئة الاجتماعية : وتشتمل على الخصائص الاجتماعية للمجتمع وحجمه وتوزيعه، علاوة على خدمات المجتمع مثل تسهيلات النقل والخدمات الثقافية والسياسية والصحية والتجارية وغير ذلك من الخدمات.

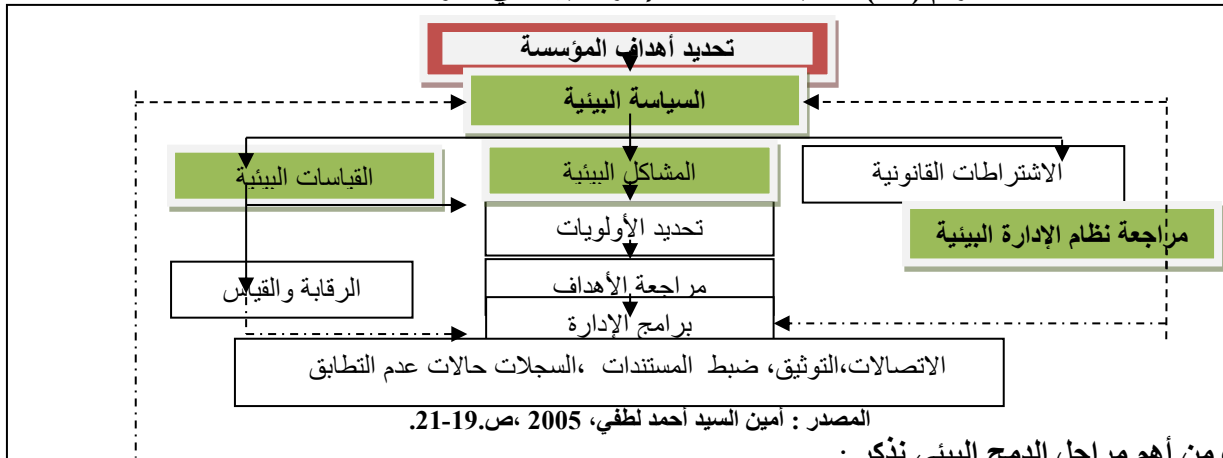
البيئة الجمالية : وتشتمل على المنتزهات العامة والمناطق الترفيهية والمساحات الخضراء.

البيئة الاقتصادية : وتشتمل على كل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وعناصر الإنتاج المختلفة، مثل رأس المال والتكنولوجيا والعمالة والأرض.

1-2- الإدارة البيئية في المؤسسات الصناعية : تشمل أولى مراحل الخطة الاستراتيجية للإدارة البيئية في المؤسسات الصناعية إبداء العناية بمعالجة الصرف الصناعي والحد من الانبعاثات الملونة وتطوير أساليب التعامل للأمن مع النفايات الخطرة .

برنامج عمل الإدارة البيئية في المؤسسات الصناعية: تهدف الإدارة الصناعية إلى قليل التأثير على البيئة، بتحسين أساليب الإنتاج و تحليل الأداء البيئي لمرحل التصنيع بعد دمج المنظومة في الهيكل التنظيمي كما هو موضح في المخطط أدناه :

شكل رقم (01) : مجالات العمل للإدارة البيئية في المؤسسات الصناعية



ومن أهم مراحل الدمج البيئي نذكر :

1- **المرحلة التمهيديّة:** يجب تقييم الاحتياجات اللازمة لإعداد الكوادر البشرية بهدف تدريب العاملين في قطاع الإنتاج والخدمات بالمؤسسة، و من المهم أن يؤخذ في الاعتبار وضع برامج لتدريب المدربين لتحسين الكفاءة البيئية ، ويؤدي ذلك إلى :

- تقدير حجم المخاطر المحتملة في الأنشطة الصناعية والمرافق في المؤسسات الصناعية
- توفير تدريبات دائمة على إجراءات الصحة والسلامة من حالة الحوادث الصناعية
2- **المرحلة المستمرة :** يجب أن تهتم منظومة الإدارة البيئية في المراحل التالية للمرحلة التمهيديّة بإعداد برنامج شامل لإدخال الأساليب الإنتاجية غير الضارة بالبيئة، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً: الإقلال من الفاقد في عمليات الإنتاج : وذلك عن طريق :

- تطوير طرائق الإنتاج بتطبيق التكنولوجيات قليلة أو عديمة الفاقد والاهتمام بصيانة المعدات؛

- إعادة استخدام المياه الصناعية للحد من استهلاكه وتوفير مصادر المياه اللازمة للتوسعات الصناعية مستقبلاً؛

ثانياً: المراجعة البيئية الدورية للمؤسسات : تشمل المراجعة البيئية العناصر التالية:

• جودة المواد الخام ومدى مطابقتها للموصفات والمنتجات وجودة تقنيات العمليات المستخدمة

• كميات مدخلات المواد والماء والطاقة، وأساليب الإدارة البيئية المتبعة في المؤسسة

• نوعية الماء والهواء المحيط، وملاءمة الخدمات البيئية بالمؤسسة ونظافة المباني الداخلية

• **التحسين المستمر في الإدارة البيئية :** تستخدم المراجعة البيئية كوسيلة لتقديم التوكيد للإدارة العليا، وتعمل على تخفيض حالات عدم المطابقة لذلك فقد طورت الكثير من المنظمات برامج للمراجعة البيئية والصحة ، إذ

تهدف هذه البرامج للقيام بالتحسين المستمر في نظم الإدارة البيئية. ويمكن أن تدرس عملية الإدارة البيئية كما في الشكل التالي :

شكل رقم (02) : عملية التحسين المستمر في الإدارة البيئية



المصدر : امين السيد احمد بصي، 2005، ص.55.

ففي هذا النظام يخطط كل هدف وينفذ ويفحص ويعدل، وينتج عن التعديل خطة جديدة، لذلك فان العملية تكون مدورة ومخططة ومستمرة، وكما يلاحظ أن خطوات الفحص تشكل مراجعة حقيقية، لذلك فان عملية المراجعة تقوم حلقة التغذية العكسية بحيث تسمح للتحسين المستمر لنظم الإدارة البيئية.

• الآليات المؤسسية لإدارة البيئة في المؤسسات الصناعية: يتم تنفيذها على النحو التالي:

- مراجعة الأوضاع الحالية للبيئة والإشراف على تنفيذ إجراءات تصحيحية جديدة للمعالجة والحد من مصادر التلوث في الوحدات الإنتاجية ولتحقيق الالتزام بالقوانين واللوائح البيئية؛
- تنفيذ الإجراءات الوقائية في اطر خطة شاملة، وإدخال ضوابط جديدة للحد من الملوثات بإجراءات قليلة أو عديمة التكلفة داخل المؤسسة ، وإدخال تعديلات على المعدات وعلى تصميم المنتج بهدف الحد من انبعاث الملوثات؛
- ترشيد استخدام الموارد استخدام التقنيات الحديثة لزيادة كفاءة الطاقة واستخدام الدوائر المغلقة للمياه و يمكن توضيح الأساليب النظيفة التي تستند عليها الإدارة البيئة للحد من المخلفات في المؤسسات الصناعية بالمخطط الموالي :

شكل رقم (03) : أساليب الحد من المخلفات الصناعية



المصدر : أمين السيد أحمد لظفي، 2005، ص.60.

سياسة المراجعة البيئية : تتم المراجعة مع المديرين والخبراء الفنيين والأفراد المنجزين للإجراءات، وهذا ما قد يتطلب خطوات تشغيلية وعمل أكثر كفاءة الأمر الذي يمكن أن ينتج بجودة وتشغيل أسرع وتكاليف أقل. وتشمل التقنيات على المراجع إتباعها تتمثل في:

أولاً:الاتصال : مدى القدرة على الاتصال والإقناع وتوصيل توصياته التي تقترحها لحل المشكلات المطروحة وبالشكل الذي يريده، وأن يبحث الآخرين على الثقة والقناعة برؤيته للحلول التي يراها وتحريك الجهود تجاه مقترحاته وتوصياته وإقناع عملائه بما توصل إليه،

ثانياً:التوثيق : يتطلب تخطيط المراجعة البيئية أي برنامج المراجعة البيئية ضرورة توثيق كل العناصر الأساسية في خطة المراجعة، والتي تتضمن تجميع المعلومات الخاصة اللوائح البيئية، وخطط الفحص من الوحدة الخاضعة للمراجعة عن طريق الخبراء القانونيين والمهندسين والفنيين والجهات ذات الصلة بالبيئة .

ثالثاً:تقرير المراجعة البيئية : تنتهي المراجعة البيئية بإعداد تقرير بيئي يعتمد بواسطة مراجع بيئي . ويجب أن يتضمن التقرير البيئي وفقاً لمعيار المراجعة المعلومات عن مدى التزام المؤسسة بالقوانين البيئية وفي حالة عدم الالتزام يجب الإفصاح عن ذلك، وتقييم تفصيلي للموضوعات البيئية ذات الصلة بأنشطة الموقع؛

1-3- الأداء البيئي للمنظمة :

تواجه منظمات الأعمال مهمة قياس وتقييم أدائها البيئي، وتبحث وهي في سبيلها لأداء تلك المهمة عن المؤشرات البيئية المناسبة وعن نموذج تقييم الأداء الملأم، حيث تتعامل المنظمات مع كميات كبيرة من المعلومات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وتواجه تحديات لتكثيفها في عدد محدود من المؤشرات الحاكمة حتى تستطيع قياس أدائها واتخاذ قرارات التطوير ، ويمكن استخدام مؤشرات الأداء المستدام لهذا الغرض فهي تغطي البعد الاقتصادي أو البيئي أو الاجتماعي للاستدامة .: (سبع عبدالقادر، طهراوي دومة علي، بودخد كريم، 2018، ص36)

-مؤشرات الأداء الاقتصادي .. تغطي الأمور المرتبطة بالتعاملات الاقتصادية للمنظمة وتتركز على كيفية تغير الوضع الاقتصادي للأطراف أصحاب المصلحة نتيجة لأنشطة المنظمة.

-مؤشرات الأداء الاجتماعي .. تهتم بتأثير المنظمة على النظم الاجتماعية داخل الموقع الذي تعمل به.

- مؤشرات الأداء البيئي .. تهتم بتأثير المنظمة على النظم الطبيعية الحية وغير الحية متضمنة النظم البيئية الحيوية والأرض والهواء والماء، وتساعد تلك المؤشرات في تحديد التأثيرات البيئية الأكثر أهمية وإظهار وربط الأهداف البيئية للمنظمات وتطوير الموظفين.

- تقييم الأداء البيئي لمنظمات الأعمال : عرف الأيزو 14031 تقييم الأداء البيئي بأنه "منهج لتسهيل قرارات الإدارة بخصوص الأداء البيئي للمنظمة باختيار المؤشرات وجمع وتحليل البيانات وتقييم المعلومات وفقاً لمقياس الأداء البيئي وإعداد التقارير وتوصيل المعلومات والفحص الدوري وفي النهاية تطوير هذا المنهج."

ويواجه معيار الأيزو 14000 انتقاداً بسبب عدم اهتمامه بترتيب المؤشرات البيئية حسب أهميتها متوارياً خلف افتراض أن الاستجابة للقوانين مطلوبة ومن ثم فإن المؤشرات المرتبطة بها ستكون شديدة الأهمية، ورغم ذلك يحدد المهتمين في المنظمات بتطوير نظم الإدارة البيئية المؤشرات البيئية الممكنة ويختارونها بعناية ويرتبونها حسب الأهمية وذلك لاهتمامهم بنجاح المنظمة .

ومن الأساسيات المستخدمة في اختيار المؤشرات الملأمة: التوافق البيئي، والقابلية للمقارنة دولياً، والقابلية لتطبيق المعلومات التي يوفرها المؤشر، ويمكن تلخيص خصائص المؤشرات البيئية فيما يلي:- (أمين السيد أحمد لظفي، 2005، ص 123)

- أن توفر صورة ذات دلالة للأحوال البيئية والضغط على البيئة.
- أن تكون بسيطة وسهلة التفسير.
- أن تعتمد على معايير دولية توفر أساساً للمقارنة.
- أن يتم توثيقها بكفاءة وبجودة ملموسة.
- أن يتم تحديثها على فترات منتظمة وفقاً لإجراءات موثوقة.

وإذا كانت المؤشرات البيئية تمثل مقاييس يتم تحديدها لأهميتها الإستراتيجية في نجاح البرنامج البيئي، فإننا نلاحظ تفضيل المنظمات لاختيار المؤشرات الرقمية التي تقيس التغيرات الدقيقة في الأداء عن المؤشرات النوعية، ولكن المؤشرات الرقمية تكون ذات دلالة فقط عند تفهم أهمية المقياس داخل المحتوى التنظيمي.

ويرى **stuart** : أن تقييم الأداء البيئي للمنظمة صعب ومعقد بسبب اختلاف نوعيات الأداء وصعوبة إيجاد المعلومات اللازمة لوضع المقاييس البيئية في الشكل المناسب، وبسبب صعوبة استخدام المعايير الخارجية في وضع المؤشرات اتجه كثير من مديري البيئة إلى مداخل تقليدية لجعل الأرقام ذات دلالة:

التشكيل (الصياغة) : ويتم استخدامه بعد معرفة المسائل التي تقاس وكيفية قياسها، ويكون المؤشر فيه عادة على شكل نسبة، وتتم بصورة أفضل عندما يتم تكوين النسبة بين المؤشرات المرتبطة بسلسلة السبب والتأثير، وحيث أن التأثيرات البيئية تمثل آثارًا جانبية لأنشطة المنظمة فإن هناك ندرة في إيجاد رابطة مباشرة بين المؤشر وأى عنصر تقيسه المنظمة كجزء من عملياتها. (بسبع عبدالقادر، طهراوي دومة علي، بودخد كريمة، 2018، ص30)

الاتجاهات : يتم مقارنة الرقم خلال فترات زمنية، للمساعدة على إظهار اتجاهات الأداء، وذلك المدخل يتجنب مشكلة إيجاد تفسير تام لكيفية حدوث التأثيرات البيئية، إلا أن فائدته محدودة بالنسبة لبيانات الاتجاهات حيث لا يظهر العناصر التي تحرك المؤشرات ومن ثم لا يوضح كيفية تغير الاتجاهات في المستقبل.

مقارنة الأداء المرجعي : ويتم عن طريق مقارنة المؤشرات في المنظمة بمثيلاتها في المنظمات الأخرى، ويكمن التحدي في تحديد الحالات المشابهة بدرجة دقيقة والتي يكون فيها قياس مؤشر معين له نفس المعنى في كلا المنطقتين، والمؤشرات البيئية قد تكون ذات أسباب مختلفة ومن ثم تظهر مشاكل في تقدير التشابه والاختلاف بين المنظمات. (بسبع عبدالقادر، طهراوي دومة علي، بودخد كريمة، 2018، ص33)

وقد لوحظ في الأونة الأخيرة تقارب الاتجاهات في المداخل النظرية والعملية لتقييم الأداء البيئي فتقوم المنظمات المهنية بتطوير مقاييس تقييم الأداء البيئي وتقييم استخدام المؤشرات المتعددة للأداء البيئي وتصميم أطر لإعداد التقارير النمطية مما أرسى أسس نظام قياس نمطي يسمح للمنظمات بإدارة أدائها البيئي بطريقة أكثر استدامة وبمقارنة ذلك الأداء بالمستهدف بصورة متواصلة.

- **مؤشرات تقييم الأداء البيئي :** وبالإضافة إلى الأيزو 14031 هناك مبادرات أخرى لتحديد مؤشرات تقييم الأداء البيئي مثل إرشادات مبادرة إعداد التقارير العالمية وإرشادات الكفاءة البيئية لمجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة ، ومن دراستها يمكن تقسيم مؤشرات التقييم البيئي كما يلي :
- **مؤشرات الإدارة البيئية :** وتتضمن جهودات الإدارة للتأثير على الأداء البيئي للمنظمة التي تختص بما يلي: الرؤية والإستراتيجية والسياسة، الهيكل التنظيمي للإدارة البيئية، نظم الإدارة والتوثيق المتعلق بها، الالتزام الإداري الخاص بالمسائل البيئية، والاتصالات بالأطراف الداخلية والخارجية ذات المصلحة.
- **مؤشرات الحالة البيئية :** وتوفر معلومات عن الحالة المحلية أو الإقليمية أو الدولية أو العالمية للبيئة مثل سمك طبقة الأوزون، متوسط الحرارة العالمية، تركيز التلوث في الهواء والتربة والمياه ... الخ.

مؤشرات الأداء البيئي : وتنقسم إلى: (أمين السيد أحمد لطفي، 2005 ، ص 125)

- **مؤشرات تشغيلية بيئية ..** وتتعلق بمجالات قياس الحيازة والمقاييس الفنية للمنتج/العملية، ومقاييس استعمال المنتج/العملية وتصريف المخلفات.
- **مؤشرات الأثر البيئي ..** وتتعلق بالمخرجات مثل إجمالي المخلفات، استهلاك المواد والمياه والطاقة، وانبعاثات الغازات.

و يمكن تقسيم مؤشرات تقييم الأداء البيئي إلى نوعين أساسيين :

- مؤشرات مناسبة لكل المنظمات
 - مؤشرات يتم استخدامها في منظمات معينة
- يمكن اجمال كل هذا في الجدول التالي :

جدول رقم (01) : مقاييس مؤشرات البعد البيئي

| مقاييس متعلقة بالمنتج | مقاييس متعلقة بالعمليات التشغيلية | |
|---|-----------------------------------|-----------------|
| | الانبعاثات | استخدام الموارد |
| نسبة المكونات القابلة لإعادة التدوير | الانبعاثات الى المياه | استخدام الطاقة |
| متوسط منتصف العمر للمكونات الغير قابلة لإعادة التدوير | الانبعاثات الى الهواء | استخدام المياه |

| | | |
|----------------|-----------------|--------------------------------|
| استخدام المواد | المخلفات الصلبة | المتوسط الزمني لاستمرار المنتج |
| | المخلفات الخطرة | عدد البدائل المتاحة |

المصدر : أمين السيد أحمد لطفي، 2005، ص.125.

2- قياس الأداء المالي و القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية

2-1- الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية : إن التطرق بالدراسة لأهداف المؤسسة في عملية تقييم أدائها أمر ضروري لا يمكن الاستغناء عنه، إذ نجد معظم طرق تحديد مؤشرات ومعايير التقييم تطلب تحديد الأهداف، وبصفة عامة يمكن حصر الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها في الأهداف التالية : التوازن المالي، السيولة واليسر المالي، المردودية، إنشاء القيمة. ويعتبر هذا الأخير هدفا جديدا فرضته الوضعية الراهنة التي تميّز بها المحيط الخارجي للمؤسسة.

- السيولة واليسر المالي : تقيس السيولة، بالنسبة للمؤسسة ، قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة، أو بتعبير آخر تعني قدرتها على التحويل بسرعة الأصول المتداولة-المخزونات والقيم القابلة التحقيق-إلى أموال متاحة، فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم المقدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات. وبصفة عامة عدم قدرة المؤسسة على توفير السيولة الكافية يؤدي إلى الإضرار بثلاث مصالح هي:

المؤسسة: تحد السيولة من تطور ونمو المؤسسة، وذلك بعدم تمكين المؤسسة أو السماح لها مثلا من استغلال الفرص التي تظهر في المحيط كسواء مواد أولية بأسعار منخفضة مقارنة بمستوياتها الحقيقية، الاستفادة من تخفيضات لقاء تعجيل الدفع أو الشراء بكميات كبيرة.

أصحاب الحقوق: تخلق مشكلة نقص السيولة عدة أزمات اتجاه الأطراف التي لها حقوق على المؤسسة. ففي الكثير من المرات يؤدي هذا النقص إلى تأخير تسديد الفوائد، في دفع مستحقات الأجراء، في تسديد ديون الموردين...
عملاء المؤسسة: قد تؤدي هذه المشكلة إلى تغيير شروط تسديد العملاء وبالتالي انتقالها من اليسر إلى العسر وهذا الأمر ينتج عنه تدهور العلاقة التي يجب على المؤسسة تحسينها وخاصة في ظروف المحيط الحالي. فكل هذه المشاكل المترتبة عن نقص السيولة تفرض على المؤسسة الاهتمام بها وتسييرها بأسلوب جيد . (Josette Peyrard, 1999, p201)
أما اليسر المالي (Josette Peyrard, 1999, p 208) فهو على خلاف السيولة، ويتمثل في قدرة المؤسسة على مواجهة تواريخ استحقاق ديونها الطويلة والمتوسطة الأجل، فهو يتعلق بالاقتراض الطويل والمتوسط الأجل الذي تقوم به المؤسسة

- التوازن المالي : يعتبر التوازن المالي هدفا ماليا تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس باستقرار المؤسسة المالي. ويمثل «التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية، يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها»(السعيد فرحات جمعة، 2000، ص247) . من التعريف يتضح أن الرأس المال الثابت والمتمثل عادة في الاستثمارات يجب أن تمويل عن طريق الأموال الدائمة-رأس المال الخاص مضافا إليه الديون الطويلة والمتوسطة الأجل- وهذا يضمن عدم اللجوء إلى تحويل جزء منه إلى سيولة لمواجهة مختلف الالتزامات. وتحقيق تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، يستوجب التعادل بين المقبوضات والمدفوعات.

مما سبق يظهر أن التوازن المالي يساهم في توفير السيولة واليسر المالي للمؤسسة، وتكمن أهمية بلوغ هدف التوازن المالي في النقاط التالية: (السعيد فرحات جمعة، 2000، ص259)

-تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة.

-ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير وتدعيم اليسر المالي.

-الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير.

-تخفيض الخطر المالي الذي تواجهه المؤسسة.

2-2-المردودية : تعتبر من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه الموارد لتحقيقها، فهي بمثابة هدف كلي للمؤسسة ويرى PETER DRUKER بأنها هدف من الأهداف أو المجالات الثمانية التي يجب أن تسعى المؤسسة إلى تحديد فيها أهدافها (Pierre Bergeron, 1993, p 133).

و المردودية كمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة. و الوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في الرأس المالي الاقتصادي وهذا يعكس المردودية الاقتصادية والرأس المال المالي وهذا يعكس المردودية المالية

(Alain Capiez, 1994, p 121). فحسب نوع النتيجة والوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية، وبصفة عامة اهتمام المؤسسة ينصب على المردودية المالية و المردودية الاقتصادية.

-إنشاء القيمة : إنشاء القيمة للمساهمين تعني القدرة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة حالياً. والمردودية الكافية هي تلك التي لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في استثمارات أخرى ذات مستوى خطر مماثل. فإذا لم يتمكن فريق المسيرين من إنشاء القيمة فإن المستثمرين يتوجهون إلى توظيفات أخرى أكثر مردودية (Michel Gervais, 2000, p 249).

مما سبق يتبين أن هدف إنشاء القيمة يمنح أهمية كبيرة للمساهمين أو ملاك المؤسسة، ويجعل أهميتهم تحتل الصدارة.

تحديد معايير ومؤشرات الأداء المالي: لا يمكن أن تقوم قائمة للتقييم الجيد للأداء إلا إذا تمكن المسيرين من اختيار المعايير و المؤشرات الجيدة، واختيار المؤشرات والمعايير لا يتم بأسلوب عشوائي، بل ينبع من المصلحة أو مركز المسؤولية المراد تقييم أدائها. ومن أجل اجتناب الاختيار العشوائي للمؤشرات و المعايير حاول الباحثون وضع طرق علمية تسمح بتحديد المعايير والمؤشرات التي تعكس الأداء الفعلي للمؤسسة. والطريقة التي يركز عليها في أغلب المرات تتمثل في اتباع ثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى:تحديد الأهداف والمهام الأساسية.

المرحلة الثانية: تحديد عوامل النجاح التي يركز عليها المسؤولين من اجل بلوغ الأهداف المرسومة، ويمكن اعتبار هذه العوامل بمثابة الوسائل الفعالة لإنجاز الأهداف.

المرحلة الثالثة: البحث عن المؤشرات التي تسمح بضبط أو بمراقبة عوامل النجاح.

الأهداف المالية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها هي بصفة عامة التوازن المالي، المردودية، السيولة واليسر المالي، إنشاء القيمة. هذه الأهداف هي معايير تقييم الأداء المالي، فالتقييم يستند إلى معيار التوازن المالي، ومعيار السيولة واليسر المالي، ومعيار المردودية، ومعيار إنشاء القيمة.

بالإضافة إلى هذه الأهداف التي تسعى المؤسسة والمراكز المسؤولة عنها، تقوم المؤسسة أيضا بممارسة مجموعة من الأنشطة المالية كتوفير المال اللازم وبأفضل تكلفة، والذي يمكن اعتباره أهم نشاط مالي تقوم به. لذلك فالمؤسسة بحاجة إلى معيار للحكم على هذا النشاط. في حقيقة الأمر لا يمكن تحديد هذا المعيار لأن مؤشرات توزيع بين التوازن المالي والسيولة واليسر المالي، فدراسة هذين الأخيرين تعني دراسة تحكم المؤسسة في التمويل، بتعبير آخر فإن دراسة التوازن المالي والسيولة واليسر المالي يعني ضمناً دراسة نشاط التمويل، ويتجلى هذا بوضوح في جداول التمويل التي ستدرس في معيار التوازن المالي. لكي تستطيع المؤسسة تحقيق الاستمرارية في نشاطها يجب أن تكون متوازنة مالياً، ويتمثل عامل النجاح الذي تركز عليه لتحقيق هذا الهدف هو تمويل الاستخدامات الطويلة الأجل بموارد دائمة، وتحقيق فائض موجب بين ما تتحصل عليه من نقد وما تدفعه نقداً. المؤشرات التي تسمح بمتابعة ومراقبة العامل السابق هي عموماً : رأس مال العامل، احتياج رأس المال العامل، الخزينة.

- إن هدف السيولة واليسر المالي من الأهداف التي يجب على المؤسسات الاقتصادية أن تولي له الأهمية الكافية، لأن المساس بهذا الهدف يؤدي بالمؤسسة إلى سحب الثقة منها أو الإفلاس. ولبلوغ هذا الهدف لا بد للمؤسسة -كعامل نجاح- أن تحقق مستوى كاف من السيولة لمواجهة الالتزامات القصيرة وتوليد تدفقات نقدية معتبرة لمواجهة الالتزامات الطويلة الأجل. والمؤشرات التي يمكن الارتكاز عليها لمعرفة ما إذا تحكمت المؤسسة في هذا العامل هي تلك التي تعتمد في حسابها على المقارنة بين الأصول السائلة- باعتبارها هي المصدر الأساسي والأول للسيولة-والالتزامات قصيرة الأجل، والمقارنة أيضاً بين التدفقات النقدية والالتزامات الطويلة الأجل.

- إن هدف المردودية الذي يناط دائماً بالوظيفة المالية هو في حقيقة الأمر هدف للمؤسسة ككل، فتحقيق هذا الهدف لا يتم إلا بتضافر جهود جميع الوظائف. و عامل نجاح المؤسسة لتحقيق هذا الهدف هو التخصيص الأمثل للموارد المتاحة.

- المؤشرات التي تمكن من قياس المردودية هي تلك التي تقارن بين النتيجة والوسائل المستخدمة في ذلك، فالمؤسسة التي استطاعت أن تحسن نتيجتها مع بقاء الوسائل المستخدمة على حالها-دون زيادة- نقول عنها أنها حسنت مردوديتها.

- يعتبر هدف إنشاء القيمة من الأهداف المالية الأساسية والحديثة، وهو هدف للمؤسسة ككل، وتعود مسؤولية تحقيقه إلى المسيرين بالدرجة الأولى. وخاصة أولئك الذين ينتمون إلى الوظيفة المالية لأنهم مطالبون بتحقيق عائد جيد

من وراء الأموال المستثمرة. وعامل نجاح المؤسسة لتحقيق هذا الهدف هو التسيير الجيد لمواردها. عموما يمكن الاعتماد على مؤشري القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة لتحديد المؤسسة القادرة على إنشاء القيمة.

2-3- مصادر معلومات تقييم الأداء : إن أول مرحلة في عملية التقييم هي مرحلة جمع المعلومات، فجمع المعلومات هي نقطة الانطلاق، ويشترط للمعلومات أن تكون بالجودة وفي الوقت المناسب. وتقسيم مصادر المعلومات يختلف حسب كل باحث، فمنهم من يقسمها إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية ويقسمها باحث آخر إلى المعلومات العامة، المعلومات القطاعية، المعلومات الخاصة بالمؤسسة... والتقسيم الذي سيتم انتهاجه في هذا البحث هو: مصادر خارجية وتنظم المعلومات العامة والمعلومات القطاعية ومصادر داخلية تنظم المعلومات التي تتعلق بنشاط المؤسسة.

- **المصادر الخارجية :** تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، وهذه المعلومات يمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات.

المعلومات العامة : تتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة. وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور، وتساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها (Josette Peyrard, 1999:10)

المعلومات القطاعية : تقوم بعض المنظمات المتخصصة بجمع المعلومات الخاصة بالقطاع ونشرها لتستفيد منها المؤسسات في إجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية. فمثلا يجمع مركز الميزانيات لبنك فرنسا مختلف الحسابات السنوية التي تنشرها المؤسسات ثم يضعها في حسابات مجمعة وبعدها يستخلص منها نسب ومعلومات قطاعية تساعد المؤسسات في تقييم وضعياتها المالية بالمقارنة مع هذه النسب. فهذا النوع من المعلومات عموما تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية : النقابات المهنية، النشرات الاقتصادية، المجلات المتخصصة، بعض المواقع على الانترنت... (Josette Peyrard, 1999,p 11)

لكن هذا النوع من المعلومات يظل غائبا في معظم الدول النامية كالجائر، وبالتالي القيام بدراسة اقتصادية أو مالية وافية تعد عملية صعبة جدا.

- **المصادر الداخلية :** تتمثل المعلومات الداخلية المستعملة في عملية تقييم الأداء المالي عموما في المعلومات التي تقدمها مصلحة المحاسبة، وتتمثل هذه المعلومات في الميزانية، جدول حسابات النتائج، الملاحق (Eric Stephany, 1999,p 63)

الميزانية : تقدم مصلحة المحاسبة العامة إلى المسيرين المكلفين بإجراء عملية تقييم الأداء المالي وثيقة محاسبية ختامية هي الميزانية المحاسبية ومجموعة من المعلومات التي تمكنهم من إعداد الميزانية المالية التي يمكن الاعتماد عليها كمعلومات مالية مساعدة على تقييم الأداء.

وتعتبر الميزانية عن مجموعة مصادر أموال المؤسسة وتدعى بالخصوم، وأوجه استخدامات هذه الأموال وتسمى بالأصول، وذلك بزمان تاريخي معين عادة ما يكون في نهاية السنة وترتب الأصول المحاسبية تبعا لمدة استعمالها، فنجد على رأس عناصر الأصول الاستثمارات بنوعها المعنوية والمالية وتليها المخزونات (بضائع، مواد أولية، منتجات تامة...) وفي أسفل الأصول نجد الحقوق (القابلة للتحقيق كالعملاء، أوراق القبض، سندات المساهمة والأموال الجاهزة كالبنك والصندوق). أما الخصوم فتشكل من مجموعة من العناصر يكون ترتيبها تنازليا حسب درجة استحقاقها، أي ابتداء من الأموال التي تستغرق مدة طويلة جدا لإعادتها إلى أصحابها إلى غاية الأموال التي تعاد إلى أصحابها في أدنى الآجال، فنجد الأموال الخاصة ثم الديون الطويلة والمتوسطة الأجل ثم الديون الأقصر مدة بوجودها في المؤسسة.

وتكمن قيمة الميزانية المحاسبية في اعتبارها وسيلة كمية وقانونية تظهر التزامات المؤسسة نحو الغير من جهة، واستعمالات مواردها المالية وحقوقها على الغير من جهة أخرى (Eric Stephany, 1999:P.64)، والنظر إلى الميزانية على أنها موارد واستخداماتها يشكل نظرة أو قراءة اقتصادية يمكن أن تكمل بدراستين قانونية ومالية. (ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، 1991، ص 11)

جدول حسابات النتائج : يعد جدول حسابات النتائج وثيقة محاسبية نهائية تلخص نشاط المؤسسة دوريا، ويتمثل في جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف والإيرادات التي تساهم في تحقيق نتيجة نشاط المؤسسة في دورة معينة، دون تحديد تواريخ تسجيل لها، أي يعبر عن مختلف التدفقات التي تتسبب في تكوين نتيجة المؤسسة خلال فترة معينة. فهو يعد وسيلة جد مهمة للمسيرين لدراسة وتحليل نشاط المؤسسة من جهة، ولتحديد مجاميع المحاسبة الوطنية من جهة أخرى. ولقد وضع الجدول ليعطي النتائج على خمسة مستويات.

1.1. جدول رقم (02) : قراءات الميزانية

| | | |
|--|--|--------------------|
| الخصوم = الموارد | الأصول = الاستعمالات | القراءة الاقتصادية |
| الخصوم: مجموعة التزامات المؤسسة: الأموال الخاصة (التزامات نحو المساهمين) الديون (التزامات نحو الغير) | الأصول = الممتلكات (وجود حق الملكية) | القراءة القانونية |
| الخصوم = الأموال الخاصة: ما للمؤسسة محاسبيا الديون: ما على المؤسسة | الأصول: مجموع الاستثمارات التي هي بحوزة المؤسسة | القراءة المالية |

Source : Eric Stéphany ,op. cit, p63

-الهامش الإجمالي: يعتبر عنصر مهم في تحليل نشاط المؤسسات التجارية، وينتج عن الفرق بين العنصرين الأساسيين في هذا النشاط وهما: مبيعات البضائع وتكلفة البضائع المباعة.
-القيمة المضافة: تعد مفهوما اقتصاديا أكثر منه محاسبيا، ويعني القيمة التي تم إنتاجها بواسطة مختلف عوامل الإنتاج خلال العملية الإنتاجية. ويمكن النظر إليها من زاويتين مختلفتين، فهي الفرق بين ما تم إنتاجه والاستهلاك الوسيط من جهة، وأنها تمثل مجموعة عوائد عوامل الإنتاج من جهة أخرى. ويتم حسابها محاسبيا بموجب العلاقة التالية:

القيمة المضافة = الهامش الإجمالي + إنتاج الدورة - (مواد ولوازم مستهلكة + خدمات)

2. -نتيجة الاستغلال: وتتمثل في الربح الناتج عن نشاط الاستغلال الذي قامت به المؤسسة، ويمكن حسابه بالعلاقة:

3. نتيجة الاستغلال = القيمة المضافة + نواتج مختلفة وتحويل تكاليف الاستغلال - (مصاريف المستخدمين + ضرائب ورسوم + مصاريف مالية + مصاريف مختلفة + مخصصات الاهتلاكات و المؤونات).

4. -نتيجة خارج الاستغلال: وتنتج عن الفرق بين نواتج خارج الاستغلال ومصاريف خارج الاستغلال.

5. -نتيجة الدورة: هي نتيجة الجمع الجبري بين نتيجة الاستغلال ونتيجة خارج الاستغلال.

ولقد روعي في إعداد هذا الجدول مبادئ أساسين:

1- الاستغلال العادي وغير العادي: حسب المبدأ يجب التفريق بين مصاريف ونواتج نشاط الاستغلال

العادي ومصاريف ونواتج النشاط الاستثنائي في إعداد الجدول.

6. 2-مقابلة كل عنصر إيراد بعنصر المصاريف المقابل له أي كل عنصر من الإيراد والعنصر المتسبب فيه من التكاليف.

الملاحق: الملحق هو وثيقة شاملة تنشئها المؤسسة. وهدفه الأساسي هو تكملة وتوضيح فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج، فهو يمكن أن يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية وجدول النتائج بأسلوب آخر. ويجب على الملاحق أن تمكن الأطراف الموجهة إليها الميزانية وجدول النتائج من الفهم الجيد لها. وتقدم هذه الملاحق نوعين من المعلومات:

-المعلومات المكتملة أو الرقمية الموجهة لتكملة وتفصيل بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج.

-المعلومات غير المرقمة وتتمثل في التعليقات الموجهة لتسهيل وتوضيح فهم المعلومات المرقمة. (Georges

Deppallens, Jean-Pierre Jobard, 1990, p 20)

3- ترشيد الأداء البيئي لمؤسسة الاسمنت - ولاية سعيدة- (الوثائق الداخلية للمؤسسة)

1-3- قياس الأداء المالي :

انطلاقا من الميزانيات المالية السابقة (2017،2018،2019) يمكن إعداد جدول يوضح تطور الأصول والخصوم وأهم البنود التي يحويانها، وذلك باعتبار السنة السابقة هي سنة الأساس والسنة التي تليها مباشرة هي سنة المقارنة. ولأخذ صورة جيدة على التطور تعطى قيم المجاميع في شكل نسبة مئوية. يحسب معدل التطور باستخدام طريقة الإحلال المتسلسل بعلاقات الجمع، والظاهرة في هذه الحالة هي الأصول أو الخصوم والأسباب هي العناصر المكونة لهما.

جدول رقم (03) : تطور هيكل الميزانية المالية للمؤسسة

| البيان | 2017 | 2018 | التطور | 2018 | 2019 | التطور |
|------------------|------|------|--------|------|------|--------|
| الأصول الثابتة | 56.7 | 55.2 | 1.5- | 50.5 | 49.7 | 0.8- |
| الأصول المتداولة | 43.3 | 54.2 | 10.9+ | 49.5 | 63.5 | 14+ |

| | | | | | | |
|---------------|---------------|-------------|--------------|---------------|-------------|------------------|
| 10.3+ | 26.5 | 16.2 | 2.6- | 17.7 | 20.3 | قيم الاستغلال |
| 8+ | 25.7 | 17.7 | 1- | 19.4 | 20.4 | قيم محققة |
| 4.3- | 11.3 | 15.6 | 14.5+ | 17.1 | 02.6 | قيم جاهزة |
| %13,2+ | %113,2 | %100 | %09,4 | %109,4 | %100 | الأصول |
| 5.1 | 39.5 | 34.4 | 7+ | 37.6 | 30.6 | الأموال الخاصة |
| 3.2- | 20.4 | 23.6 | 2.8- | 25.8 | 28.6 | ديون طويلة الأجل |
| 11.3+ | 53.3 | 42 | 5.2+ | 46 | 40.8 | ديون قصيرة الأجل |
| 13.2% | 113.2% | 100% | 09.4% | 109,4% | 100% | الخصوم |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الميزانيات المالية

من الجدول نلاحظ أن أصول المؤسسة لسنة 2018 قد حققت زيادة تقدر بـ 9.4% مقارنة بسنة 2017. هذه الزيادة تعود إلى ارتفاع الأصول المتداولة بـ 10.9% مع انخفاض الأصول الثابتة بـ 1.5%. وإذا دققنا النظر في سبب زيادة الأصول المتداولة نجد السبب هو زيادة القيم الجاهزة والمقدرة بـ 14.5%، هذه الزيادة مفيدة للمؤسسة لأنها دليل على ارتفاع السيولة بالمؤسسة. كذلك في سنة 2019 زادت أصول المؤسسة مقارنة بسنة 2018، ومقدار الزيادة هو: 13.2%، وتعود هذه الزيادة إلى الأصول المتداولة حيث زادت بـ 14%. هذه الزيادة على عكس الزيادة المحققة في سنة 2018 والتي كانت في صالح المؤسسة، فالزيادة الحالية مرجعها هو ارتفاع المخزونات بـ 10.3% وارتفاع القيم المحققة بـ 8% وانخفاض القيم الجاهزة الذي يدل على انخفاض السيولة الفورية.

رأس المال العامل :

من أجل معرفة هل المؤسسة متوازنة ماليا أم لا ومدى احترامها لقاعدة التوازن الأدنى، نقوم بحساب رأس المال العامل للسنوات 2019، 2018، 2017 وهذا من أجل متابعة تطوره.

جدول رقم (04): تطور رأس المال العامل

الوحدة : مليون دج

| التطور | 2019 | التطور | 2018 | 2017 | السنوات |
|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|-------------------------|
| 103,64 | 3.210,51 | 205,68 | 3.106,86 | 2.901,17 | الأموال الدائمة |
| 41,11- | 2.663,59 | 73,09- | 2.704,71 | 2777,80 | الأصول الثابتة |
| 144,76 | 546,91 | 278,78 | 402,15 | 123,37 | رأس المال العامل |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الميزانيات المالية

نلاحظ أن رأس المال العامل لسنة 2017 موجب وهذا يعني أن المؤسسة قد احترمت قاعدة التوازن المالي الأدنى والتي مفادها أن الأصول الثابتة تمول بأموال دائمة، فالمؤسسة حققت هامش أمان بتمويلها جزء من الأصول المتداولة يقدر بـ 123,37 مليون دج.

في سنة 2018 نلاحظ أن رأس المال العامل موجبا ويقدر بـ 402,15 مليون دج وهذا يعني زيادة هامش أمان المؤسسة بـ 278,78 مليون دج. ويعود الفضل في ارتفاع رأس المال العامل إلى زيادة الأموال الدائمة من جهة وانخفاض الأصول الثابتة من جهة أخرى. يمكن القول أن التوازن المالي قد تحسن مقارنة بالنسبة الماضية. و نفس الشيء بالنسبة لسنة 2019

3-2- إستراتيجية التأهيل البيئي بالمؤسسة : عملا على تجسيد الامتياز البيئي، وتماشيا والالتزام بالتشريعات البيئية المنظمة والمحددة لحجم وطبيعة الانبعاثات المسموح بها، تلتزم المؤسسة بتنفيذ برنامج إدارة بيئية متكامل يشمل برنامج الإدارة البيئية للمؤسسة الدعائم البيئية لمختلف مراحل سير العمليات التصنيعية بغرض تحديد الأهداف البيئية المراد الوصول إليها وطبيعة الأعمال المنفذة وقياس النتائج المتوصل إليها في كل مرحلة.

وتجسيدا لذلك مرت المؤسسة بمرحلة الإعداد للحصول على شهادة المواصفات القياسية البيئية وتشمل العملية الخطوات التالية :

أولا - التحليل والدراسات البيئية الأولية، وقد تم تجسيدها؛

ثانياً – تشكيل فرقة للجودة البيئية تكلف بإعداد البرامج التكوينية والتحسيسية
ثالثاً – تحديد مراحل تنفيذ التحليل بـ :

- أ- تأسيس النظام الوثائقي البيئي للمؤسسة ، ويشمل:
 - تفتيش الوثائق البيئية المحددة للمظاهر البيئية المعبرة؛
 - المصادقة على الوثائق البيئية (دعائم مكتوبة ، مسموعة ، مرئية ..) ؛
 - سياسة الجودة البيئية التي سنتبناها المؤسسة في إطار الجودة الكلية ؛
 - ب- تحضير الوثيقة البيئية ، توزيعها والتوعية بأهميتها ؛
 - ت- بداية عملية التنفيذ ، وهي المرحلة التي تعيشها المؤسسة .
- رابعاً** – المرحلة القادمة ، طلب الحصول على المواصفة من المكاتب الدولية المعتمدة ، وترجع المؤسسة مكتب بفرنسا أو بلجيكا . ويعود تأخر المؤسسة في طلب المواصفة بعد عام من بداية التنفيذ للتأكد من التحكم و نجاعة الاستثمارات البيئية حتى تعمم على خطوط الإنتاج .
- خامساً** – بداية التنفيذ : تفعيل المراجعة الداخلية ، وتكوين مراجعين داخليين متخصصين في الإدارة البيئية بمرافقة مكتب المساهم في التحليل والدراسات البيئية الأولية؛
- سادساً**- التدقيق البيئي- المراجعة البيئية الداخلية- للتأكد من اشتغال المصافي وفق عتبات القبول البيئي؛
- سابعاً** - استيفاء إعداد التقرير النهائي وتسليمه لهيئة التأهيل المتخصصة للفحص والاطلاع ، وطلب بداية الشروع في إجراءات الحصول على الشهادة بعد الرد الايجابي على التقرير النهائي أو رفع التحفظات عند الضرورة
- 3-3-النتائج العامة للدراسة** : لقد قادنا هذا البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:
- 1- ما يزال الوعي ضعيفا في بين أفراد المؤسسة بأهمية ودور نظم الإدارة البيئية كمقوم داعم للإدارة المتكاملة للنفايات الصناعية الملوثة و الملوثات الهوائية عل وجه التخصيص ،
 - 2- يعاني القطاع الصناعي- في الجزائر عامة من عدم امتلاك نظم مراجعة بيئية ضمن نظم إدارة حديثة و جيدة، مما يجعل إقامة مراجعة متكاملة للنفايات مكلفا.
 - 3- يتطلب مواكبة استخدام التكنولوجيا الحديثة في إدارة النفايات الصناعية تنمية القدرات البشرية المتخصصة في المراجعة البيئية كمدخل لاعتماد إستراتيجية الإنتاج الأنظف لتعزيز القدرات الوطنية في مجال استخدام التكنولوجيا النظيفة والالتزام بالمواصفات الدولية الخاصة بالإدارة البيئية.

خاتمة :

ان ترشيد الأداء البيئي في صناعة الاسمنت على وجه التحديد تواجه مشاكل فنية وعملية ، لعل أهمها الماض الطويل من نفض الملوثات خاصة الهوائية بلا انضباط وبلا توثيق أو تسجيل لبيانات، وفشل أهم أساليب التخلص من الانبعاثات التي أخذ بها في الماضي رغم أن المؤسسة تتمتع بأداء مالي يسمح لها التمتع بميزة تنافسية ، إلا أنه حتى الآن في حماية البيئة حتى عند توفر الشروط اللازمة لضبط العمل وتنظيمه ، وارتفاع التكاليف اللازمة لاقتناء التكنولوجيا النظيفة كقناعة تسييرية تغفل أبعاد الجودة البيئية المكمل للجودة الكلية بالمؤسسة ، ناهيك عن غياب تشريعات وقوانين بيئية ملزمة منظمة ومحددة لممارسة النشاط الصناعي لصناعة الاسمنت وعدم تزامن التقيد بها منذ بداية التنمية الصناعية في الجزائر .

وعن الاهتمام الذي توليه السلطات الجزائرية للبيئة وسعيا لتحقيق هدف التنمية المستدامة فقد قامت وزارة البيئة وتهيئة الإقليم الجزائرية بإصدار مراسيم وقوانين تحت المؤسسات الاقتصادية على ضرورة اعتماد نظام للتدقيق البيئي الداخلي لديها من خلال اعتماد نظام الرعاية الصحية والسلامة البيئية لتسهيل عمل المدققين البيئيين الخارجيين.

قائمة المصادر و المراجع:

- 1- أمين السيد أحمد لطفي(2005)، المراجعة البيئية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 2- السعيد فرحات جمعة (2000)، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض.
- 3- بسبع عبدالقادر، طهراوي دومة علي، بوددخ كريم (2018)، الاستدامة البيئية للمؤسسة الصناعية ، مجلة النمو الاقتصادي و المقاولاتية، المجلد 1، العدد 1، على الرابط : <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/122715>
- 4- ناصر دادي عدون(1991)، نواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الأفاق ، الجزائر.
- 5- الوثائق الداخلية للمؤسسة
- 6- Alain Capiez(1994), élément de gestion Financière, Masson, 4 ed, Paris.
- 7- Eric Stephany (1999), Gestion financière, ed Economica, Paris.
- 8- Josette Peyrard (1999), Analyse financière, librairie Vuibert, 8e ed, Paris.
- 9- Georges Deppallens & Jean-Pierre Jobard(1990), gestion financière de l'entreprise, editions Sirey, 10 ed, Paris.
- 10- Michel Gervais(2000), contrôle de gestion, ed Economica, 7 ed, Paris.
- 11- Pierre Bergeron (1993), la Gestion Moderne: Theorie et Cas. Gaetan morin éditeur, Québec.